

Distr.: Limited
6 September 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثانية عشرة المستأنفة

فيينا، 6-10 أيلول/سبتمبر 2021

مشروع التقرير

إضافة

أولاً - مقدمة

1- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره 1/3، المعنون "الآلية الاستعراضية"، فريق استعراض التنفيذ، وهو فريق حكومي دولي مفتوح العضوية يتألف من دول أطراف في الاتفاقية ويعمل تحت سلطة المؤتمر ويرفع إليه تقاريره. وتتمثل مهمة الفريق في تكوين صورة إجمالية عن عملية الاستعراض للوقوف على التحديات والممارسات الجيدة، والنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية وذلك بغية ضمان تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال.

ثانياً - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

- 2- عقد فريق استعراض التنفيذ دورته الثانية عشرة المستأنفة في فيينا من 6 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2021 في شكل هجين (حضورياً وعبر الإنترنت).
- 3- وعقد فريق استعراض التنفيذ [...] جلسات برئاسة حارب سعيد العميمي (الإمارات العربية المتحدة)، رئيس المؤتمر في دورته الثامنة؛ وكانت معظم الجلسات مشتركة مع اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات. ونظر فريق استعراض التنفيذ في البنود 1 و2 و3 و6 من جدول أعمال دورته الثانية عشرة. ونظر الفريق في البندين 4 و5 من جدول أعماله بالاشتراك مع اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات.
- 4- وفي 6 أيلول/سبتمبر، اعتمد الفريق تنظيم أعمال دورته، بالصيغة الواردة في جدول الأعمال المؤقت المشروع (CAC/COSP/IRG/2021/L.1/Add.1).



5- وقدمت أمينة المؤتمر في كلمتها الاستهلالية، في جملة أمور، لمحة عامة عن تنظيم الأعمال وعن الإجراءات المنفصلة والمشاركة لندوة فريق استعراض التنفيذ الثانية عشرة المستأنفة واجتماع الخبراء الحكومي الدولي العاشر المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاجتماع الخامس عشر للفريق العامل المعني باسترداد الموجودات. وأشارت أمينة المؤتمر إلى أن محور التركيز المواضيعي لندوة فريق استعراض التنفيذ الحالية، تماشياً مع خطة عمل الهيئات الفرعية التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة، هو التعاون الدولي واسترداد الموجودات، وذلك بغرض استغلال أوجه التآزر المواضيعية بين مداولات الفريق واجتماع الخبراء لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات.

باء - الحضور (1)

6- مُثِّلت في الدورة الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتان، بوتسوانا، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشيكا، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، دولة فلسطين، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كندا، كوبا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، ميانمار، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

7- ومثّل في الدورة الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

8- ووفقاً للقاعدة 2 من قرار المؤتمر 5/4، قرّر المؤتمر أنه يجوز دعوة المنظمات الحكومية الدولية، ووحدات الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إلى المشاركة في دورات فريق استعراض التنفيذ.

9- ومثلت بمراقبين مبادرات الأمم المتحدة ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التالية: شبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، ومعهد بازل المعني بالحوكمة، والمعهد الكوري لعلم الإجرام، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

10- ومثلت بمراقبين المنظمات الحكومية الدولية التالية: تجمع دول الساحل والصحراء، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس أوروبا، مجلس الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، منظمة التعاون الاقتصادي، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)،

(1) أعدت المعلومات المتعلقة بالحضور، بصيغتها الواردة في هذه النسخة الأولية من التقرير عن الدورة الثانية عشرة المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ، استناداً إلى استمارات التسجيل المتلقاة من الوفود. وفي الصيغة النهائية للتقرير، ستحدّث المعلومات المتعلقة بالحضور على أساس قائمة الوفود المشاركة في الدورة التي عقدت بشكل هجين.

المنظمة الدولية لقانون التنمية، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة الدول الأمريكية، منظمة البلدان الصادرة للنفط، المحكمة الدائمة للتحكيم، منظمة الجمارك العالمية، البنك الدولي.

ثالثاً - أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ألف - سحب القرعة

11- سحبت القرعة لاستعراض الصومال في دورتي الاستعراض الأولى والثانية. وفي دورة الاستعراض الأولى، وقع الاختيار على غينيا الاستوائية وبليز لاستعراض الصومال. أما في دورة الاستعراض الثانية، فقد وقع الاختيار على ليبيريا وتونغا لاستعراض الصومال.

12- واستجابة لطلب تقدمت به باراغواي بشأن إعادة سحب القرعة لاختيار الدولة المستعرضة لها من نفس المنطقة الجغرافية لدورة الاستعراض الثانية، وقع الاختيار على الأرجنتين. واستجابة لطلب تقدمت به رومانيا بشأن إعادة سحب القرعة لاختيار الدولة الأخرى المستعرضة لها، وقع الاختيار على نيبال. وبالإضافة إلى ذلك، وقع الاختيار على إيطاليا كدولة مستعرضة من المنطقة الجغرافية نفسها لاستعراض الاتحاد الأوروبي في دورة استعراضه الثانية، بعد أن تقدمت الدولة الطرف، التي وقع عليها الاختيار قبل ذلك، بطلب تأجيل عملها كدولة مستعرضة.

13- وأجريت عمليات إعادة سحب مؤقتة للقرعة في الحالات التي يجوز فيها للدول المستعرضة تأجيل عملها كدول مستعرضة وفقاً للإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ ولم يتسن التواصل معها للحصول منها على تأكيد فوري بشأن استعدادها لإجراء الاستعراضات.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراضات القطرية

14- ألقى ممثل للأمانة كلمة افتتاحية وقدم معلومات محدثة عن التقدم الذي أحرز حتى تاريخه في تنفيذ الاستعراضات القطرية. وأبلغ فريق الاستعراض، فيما يتعلق بدورة الاستعراض الأولى، أن 183 دولة طرفاً، من أصل الـ187 دولة طرفاً قيد الاستعراض، قد قدمت ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأن 175 حواراً مباشراً قد أجري (161 زيارة قطرية و 14 اجتماعاً مشتركاً). وقد أنجز ما مجموعه 173 خلاصة وافية و161 تقرير استعراض قطري، كما أن عدداً إضافياً قيد الإنجاز. وفيما يتعلق بدورة الاستعراض الثانية، قدمت 131 دولة طرفاً ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجري 72 حواراً مباشراً (67 زيارة قطرية، منها 4 زيارات قطرية أجريت عن بعد، و5 اجتماعات مشتركة). كما أنجز ما مجموعه 57 خلاصة وافية، وفي 94 في المائة تقريباً من جميع الزيارات القطرية أُشرك في النقاشات أصحاب مصلحة آخرون.

15- وبالإضافة إلى ذلك، أقر الممثل بأن أثر جائحة كوفيد 19 الحالية على آلية استعراض التنفيذ قد تجاوز التقديرات الأولية للأمانة. وتعيّن من ثم تحويل الجهود لتتصب على العناصر المكتنبة للاستعراضات القطرية، مما أتاح، في بعض الحالات، إنجاز الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية على نحو أسرع. وفي حالات أخرى، لوحظ وجود أثر سلبي على وتيرة الاستعراضات، وخصوصاً فيما يتعلق بالزيارات القطرية. فقد لوحظت حالات تأخير في الاستعراضات القطرية في مختلف مراحلها، بما فيها مرحلة تعيين جهات التنسيق وخبراء الاستعراض (بما في ذلك 51 ترشيحاً ناقصاً لإجراء الاستعراضات في الدورة الثانية)، وتقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية (شمل ذلك 44 رداً ناقصاً)، وتقديم الاستعراضات المكتنبة، وتحديد مواعيد الزيارات القطرية. وقد كرر الممثل تفهمه للتحديات التي تواجهها الدول الأطراف بسبب الجائحة

المستمرة، ولكنه أكد أيضاً على ضرورة إحراز تقدم على صعيد الاستعراضات القطرية. وأوجز في ذلك الصدد الجهود التي تبذلها الأمانة لمتابعة الخطوات التالية من الاستعراضات بصورة أكثر انتظاماً وعلى نحو رسمي، بوسائل منها إرسال رسائل لإبلاغ الدول الأطراف بحالات التأخير المترتبة على الاستعراضات. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الممثل إلى أن فريق استعراض التنفيذ سيزود في المستقبل بمعلومات عن أسماء الدول التي لم تعين جهات تنسيق أو خبراء حكوميين لديها أو لم تقدم رداً على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، بعد أن تكون تلك الدول قد تلقت رسالتين على الأقل لتذكيرها بالتزاماتها.

16- كما قدم ممثل الأمانة معلومات عن دورة تدريبية نظمت عبر الإنترنت يومي 2 و3 أيلول/سبتمبر 2021 بشأن آلية استعراض التنفيذ لفائدة جهات التنسيق والخبراء الحكوميين. وأبرز أنه، نظراً للاهتمام الكبير غير المسبوق بالتدريب، ويهدف استيعاب المشاركين من جميع المناطق الزمنية، نظمت دورات تدريبية إضافية على مدار ذلك الأسبوع، من 30 آب/أغسطس إلى 3 أيلول/سبتمبر، بلغت منها الإسبانية، لتسهيل مشاركة العدد الكبير من المشاركين من منطقة أمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك، دعي المشاركون إلى الاستفادة من التدريب التحضيري على الإنترنت الذي يحدد المتدرب وتيرته بشأن الآلية بغية المساعدة في إعدادهم للدورة التدريبية.

17- وشدد أحد المتكلمين على الطابع الحكومي الدولي والشامل والشفاف وغير الاختصاصي وغير التدخلية لآلية استعراض التنفيذ. وأشار إلى أن حكومته ترحب بالجهود التي تبذلها الأمانة لالتماس آراء الدول الأطراف بشأن أداء الآلية وفقاً لقرار المؤتمر 2/8 المعنون "الاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن التقرير الذي سيعد استناداً إلى الآراء الملتزمة ينبغي ألا يؤدي إلى تنقيح مبادئ عمل الآلية ولا إلى تسييسها.

18- وكرر العديد من المتكلمين التزامهم بآلية استعراض التنفيذ وبالوفاء بالالتزامات المنبثقة عن الاتفاقية، وأكدوا من جديد أهمية الاتفاقية بوصفها صكاً دولياً أساسياً لمكافحة الفساد. وفي ذلك الصدد، أشار أحد المتكلمين إلى أن الآلية قد غيرت الاتفاقية وحولتها إلى وثيقة حية، مما حفز الإصلاحات التشريعية وسهل التعاون الدولي وأنشأ مجتمعا عالمياً من الممارسين في مجال مكافحة الفساد.

19- وشدد أحد المتكلمين على الدور الإيجابي الذي تؤديه الاتفاقية، وأكد من جديد دعم حكومته لآلية استعراض التنفيذ، التي تجسد الرغبات المشتركة للدول الأطراف في تعزيز التعاون الدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ السيادة الوطنية والمساواة بين الدول، وللمستويات التنموية للدول الأطراف، فضلاً عن تنوع الأحكام القضائية والنظم القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها والاختلافات في التقاليد القانونية لديها. وأشار أيضاً إلى ضرورة الحفاظ على سرية تقارير الاستعراضات القطرية.

20- ودعا أحد المتكلمين أيضاً إلى زيادة التنسيق فيما بين مختلف هيئات الرصد والاستعراض، بما فيها الهيئات التي تركز على غسل الأموال، لضمان أن تكون التوصيات مترابطة ومتفق عليها فيما بين مختلف الهيئات ولتجنب ازدواجية الجهود.

21- وتبادل عدة متكلمين معلومات عن التقدم المحرز في استعراضاتهم، فضلاً عن التدابير المتخذة بعد إنجاز استعراضاتهم في إطار الدورتين الأولى والثانية من أجل تنفيذ التوصيات الواردة، حيث أشاروا إلى إجراء إصلاح تشريعي، وإنشاء هيئات رقابية جديدة، واعتماد استراتيجيات جديدة وشاملة لمكافحة الفساد، ضمن الإنجازات التي تحققت مؤخراً. وأشار أحد المتكلمين، فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة بلده لتنفيذ الاتفاقية، إلى اعتماد دستور جديد مؤخراً يسمح لبلده بإنشاء شبكة مؤسسية شاملة لمكافحة الفساد تقوم على مبادئ الأخلاق والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. وأبرزت متكلمة أخرى استعداد بلدها لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة، وأبلغت فريق استعراض التنفيذ بالدروس المستفادة والخبرات المتبادلة فيما يتعلق بمواضيع مختلفة تتعلق بالاتفاقية، من بينها ضحايا الفساد وإدارة الموجودات ومنع الجرائم التي تؤثر على البيئة.

22- وأشار متكلم آخر إلى المساعدة التي تلقاها بلده من المبادرة المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي بشأن استرداد الموجودات المسروقة، التي قدمت الدعم لإنشاء فريق تنسيق مشترك بين المؤسسات معني باسترداد الموجودات، يضم 11 مؤسسة، بغرض تيسير التنسيق والتعاون في ذلك المجال، وكذلك في الأعمال التحضيرية المتعلقة بتشريع المصادرة غير المستندة إلى إدانة، الذي اعتمده بلده في أيار/مايو 2021.

23- وقدمت إحدى المتكلمات معلومات عن التقدم المحرز في استعراض بلدها في إطار دورة الاستعراض الثانية، وأكدت مجدداً على أهمية تنفيذ الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد، التي عقدت في المقر في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، وقدمت في ذلك الصدد أمثلة على التزام حكومة بلدها بمكافحة الفساد على الصعيد العالمي. وإضافة إلى ذلك، اعترفت المتكلمة، في معرض الإشارة إلى أن حكومة بلدها عرضت أن تستضيف الدورة العاشرة للمؤتمر، المقرر عقدها في عام 2023، بالدور المحوري الذي يؤديه المؤتمر في جهود المجتمع الدولي المشتركة الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، حسبما أكدته الإعلان السياسي من جديد. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن التزام حكومة بلدها باستضافة الدورة العاشرة للمؤتمر، وهو مسعى ترحب حكومة بلدها بدعم الدول الأطراف له، ما هو إلا تأكيد جديد لعزمها على تعزيز التعاون مع الشركاء في جميع أنحاء العالم من أجل النهوض بأولويات مكافحة الفساد الجماعية وتعزيز هيكل مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، أبلغت المتكلمة فريق استعراض التنفيذ بأن بلدها رفع جهود مكافحة الفساد، للمرة الأولى، إلى مرتبة أولوية من أولويات الأمن القومي.

24- وأشار بعض المتكلمين إلى الأثر المستمر الناجم عن جائحة كوفيد-19 على الاستعراضات القطرية. وفي هذا الصدد، أكد أحد المتكلمين على فائدة وإكمال ما دار من مناقشات وما أدلى به من تعليقات أثناء الزيارة القطرية التي أجريت عبر الإنترنت في إطار عملية الاستعراض. وأشار متكلم آخر إلى أن الزيارات القطرية التي تُجرى عبر الإنترنت ليست بديلاً كاملاً عن الزيارات التي تُجرى بالحضور الشخصي، إلا إنها تيسر بالفعل المضي قدماً بإجراء الاستعراضات. وأكد أيضاً على أهمية تزويد جهات التنسيق والخبراء الحكوميين بالتدريب بشأن آلية استعراض التنفيذ لتمكينهم من أداء مهامهم بفعالية وكفاءة، ورحب بالتدريب الذي تقدمه الأمانة عبر الإنترنت لمساعدة جهات التنسيق والخبراء الحكوميين. وعلاوة على ذلك، أكد مجدداً التزام بلده بتيسير هذا التدريب، بسبل من بينها مواصلة ممارسة استضافة ذلك التدريب ومن خلال تخصيص موارد خارجة عن الميزانية لذلك الغرض.

25- وفيما يتعلق بحالات التأخير التي حدثت، أعرب أحد المتكلمين عن قلقه إزاء الأطر الزمنية الإرشادية المحددة في آلية استعراض التنفيذ، مشيراً إلى أن استعراض الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية، على وجه الخصوص، يتطلب مدخلات مستفيضة من مؤسسات متعددة، مما يجعل جمع هذه المعلومات في غضون الأطر الزمنية الإرشادية أمراً صعباً.